

أزمة السكن و السكان في الجزائر

Housing crisis and population in Algeria

بوزيان محمد¹ ، بوشعور رضية²¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، mohamedzahra2014b@gmail.com² جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، rbouchaour40@yahoo.com

تاريخ الاستقبال: 2024/01/24؛ تاريخ القبول: 2025/10/07؛ تاريخ النشر: 2026/01/10

ملخص: ديناميكية الحياة العامة مفهوم شائع خلال كل الحالات و المراحل، بوجود تعارض لاحق في المنهج و الوقت اللازم للاستفادة من عناصر التطور و التنمية، و توجيهها في خدمة مصالح الناس، و لهذا تصبح الزيادة في عنصر السكان حالة طبيعية، تفتح المجال أمام مناقشة بعدية حول درجة و مستوى هذا النمو، و استعلام شروط التوازن، حيث يتماثل الطلب و العرض في معادلة الاقتصاد، و في جميع محاور الحياة خاصة، التي تحتاج استثمارات كبيرة مثل السكن، بالنسبة للأسرة أو الدولة، فيما أن الاستعانة بملاحظة أولية للعلاقة بين النمو السكان و الحظيرة، تبين إقرار محلي ثابت نحو تصور إطار مفاهيمي، يتم تداولها في سياقات مختلفة و زمن، يجعل أزمة السكن في الريف كما في المدينة، تعبير مادي عن العجز في التكفل بانشغالات الأفراد و حاجتهم للمأوى، بفعل موطن اختلال يقع على عاتق جهاز الإنتاج السكني، مقارنة بمستوى الطلب الناتج عن الزيادة الديموغرافية.

مشكل السكن في الجزائر مسألة أساسية، لا تحتاج أي تعليق في الرفض و القبول، و إنما بالاعتصار على تصنيف عناصر هذا الاختلال، و ارتباطه بالزيادة السكانية خلال العقود الأولى من تاريخ الجزائر الحديث، بسبب زيادة السكان الكبير، يصبح بدون معنى لاحقا بعد تجند أجهزة و وسائل الاختصاص، في مشروع تجديد و تطوير الحظيرة العقارية، و التي يضاف إليها مبادرات يمكن أن تكون كبيرة من الأسر و الخواص.

الكلمات المفتاح: المؤشرات الديموغرافية- تركيب السكان- قطاع السكن- أزمة السكن- الحظيرة

Abstract: The dynamism of general life is a common concept during all situations and stages, with the subsequent conflict in the approach and the time required to benefit from the elements of development and improvement, and directing it to serve the interests of the people, therefore, the increase in the population element becomes a natural condition, opening the way for subsequent discussion about the degree and level of this growth, and query the equilibrium conditions, where demand and supply are identical in the economic equation, in all aspects of life, especially which require large investments such as housing, for the family or the state, While using a preliminary observation of the relationship between population growth and Housing stock, demonstrates a consistent local recognition of imagining a framework of concepts, circulated in different contexts and times, by making the housing crisis in the countryside as well as in the city, a material expression of the inability to take care of individuals' concerns and their need for shelter, due to an imbalance that falls on the housing production system, compared to the level of demand resulting from the demographic increase.

The housing problem in Algeria is a fundamental issue, which does not require any comment in terms of rejection or acceptance, but by limiting ourselves to classifying the elements of this imbalance, and its connection to the population increase during the first decades of Algeria's modern history, due to the large increase in population, it becomes meaningless later after the recruitment of devices and The means of specialization, in the project of renovating and developing the real estate development, To which can be added initiatives that can be large from families and private individuals.

Keywords: demographic indicators- population composition- housing sector- housing crisis- Housing stock

استقلالية مؤسسات التدخل، في تناول مشروع التنمية داخل المجتمع، مظهر استثنائي حديث، يشرح تجنيد فاعلين أكثر كفاءة، بسبب التزامهم الصريح و أهداف ميل التخصص، في الوصول إلى نتائج أكثر نجاعة و دقة، إضافة إلى عمليات البحث، التي تعطي قدرات أكبر في حل مشكلات الوضع العام، بالاستفادة من تراكمية في المعطيات و كثافة حولها، و يندرج كل هذا في تبني محاولات نمطية، لتفادي تأويل منهجي يفتح المجال لعناصر النقد، ثم بالعمل على إقصاء حالات تعليق العوام، و تخصيص أهمية واسعة في تفسير ظواهر التنشئة المختلفة، إلى دراسة حيثيات التكوين الحقيقية في الموضوع، و الاستعانة بتقنيات فعل التصريح لدى مؤسسات النشاط " بالعودة إلى المميزات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع، و بناء أدوات مناسبة للاستجابة للإشكالات " (Catherine Rollet, 2015, p 07).

مستوى التنظيم السياسي يقدم في العادة، معلومات عامة دون تفصيل إجرائي أو ما تعلق بأدوات العمل، و التوجه إلى اقتراح خطط تنمية و استراتيجيات، تتوافق مع إمكانات المجتمع الداخلية، المادية منها و غير المادية، التي تبقى محول وحيد لحصر سقف المطالب، و الاجتهاد المقابل له، مع أن موطن الاستفادة من مشاريع التنفيذ، تحدث على مستوى وحدة الأسرة، و الأفراد داخلها بشكل فردي أو جماعي، و تنعكس لاحقا بالضرورة إيجابا أو سلبا بشكل كلي في المجتمع، بالعودة إلى معيار الاستمتاع و رضا تختلف درجات التعبير عنه، من قطاع لآخر و من حاجة لأخرى، فالعائلة تستخدم تكييفها من أجل مراجعة أهدافها، بطريقة واقعية تجريبية و ذكية حسب D.Eliot (Andrée Michel, 1959, p 03)، فيتطلب كل ذلك انخراط شبه جماعي للأفراد، في قوانين سلة الإعلام و الاتصال داخل بنية المدينة، حين المساهمة في التعريف بمتطلبات فطرة الإنسان، و مستلزمات إثراء حركة الاشتراك و تبادل المعارف ثم الخبرات، و انتقاء الأكثر جدارة منها و توافق مع أهداف و مصالح ذاتية في البحث. أصبحت الديموغرافيا علم ثابت الأركان و المحاور، دون العودة إلى فتح أي نوع من النقاشات التي وقعت سابقا، حول مخلفات نمو السكان، و تأثيرها في توجيه الخطط و الاختيارات، خاصة مع تطور الدراسات السكانية و زيادتها، في التعبير عن صور و أشكال تميز عصرنا الحالي، فتحتاج مراجعة نظرية و تقصي، موازنة مع ما طرأ بفعل هذه الحركة، و ذلك وفق تقدير مسألة تطور الأمم بمقومات أكثر حدة، و التوجه إلى إدراج متغير جديد في قياس مشروع التنمية الكلي، بالعمل من جانب آخر على إلغاء مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي، من استغلال و فائدة، و التي بقيت تهيمن على تحليلات النخب الجزائرية طويلا، أثناء تبني أهداف الانسلاخ عن مشروع انطلق في السابق، و محاولة تكوين مخالفات إيديولوجية، فتقتضي المرحلة التركيز على معطيات توازن داخل المجتمع، و إدراك أهمية التفاف المجموعة الوطنية دون إقصاء، إلى الاستعانة بتوحيد فكري و منهج حديث في تصور المصالح، و الاعتماد على مرجعية تحليل اقتصادي، يأخذ بعين الاعتبار جميع ملامح التأثير الممكنة " التي تعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة، و الوفرة لمناصب العمل، و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية " (حداشي حكيم، 2019، ص 307).

وجود تعارض نظري بالنسبة لموضوع الولادة، حول طبيعة التفكير قيمة علمية، تحتاج تعليقات ميدانية في كل تخصص، لأن تركيز الديموغرافيا على تأثير زيادة العدد، ينحصر في تفسير طاولة استهلاكية بسيطة، تأتي من مصدر مقارنة وسطية لمعدلات إخلال صور الانسجام المتوقع، فتبين وجوب ارتفاع الحاجات و المصالح، موازنة مع ارتفاع عدد وحدات الطلب، و خاصة أنها كانت سبب رئيسي في ظهور تيار نقدي، لانسحاب السلطة المخول الأول لتسيير المحاور في جزئها الكامل، من عمليات التحكيم و التدخل في مجال الولادة، بافتراض أن ذلك يعتبر قياس إحصائي، تحاول من خلاله المجتمعات إقامة توازن بين مواردها، و الوحدات التي توجه لها هذه السياسات العمومية، الاقتصادية و الاجتماعية، و يعني تزامنا سواء داخل الأسرة أو في الدولة بشكل عام، أن الادخار يمثل عنصر يخالف طبيعة الإنسان إلى التزايد، و تكثيف حركة النشاط بقواعد البحث عدديا و نوعيا، عن طريق خفض حجم مجموعة التكفل، الذي يعتبر بدوره عنصر مهم في معادلة الاقتصاد الكلي، و توفير قرارات استمتاع أكبر داخل العائلة " بوجهة نظر ترى أن النمو السكاني عاملا ذا تأثير سلبي، على المسيرة التنموية

للمجتمع، وذلك انطلاقاً من أن الزيادة تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع، و تشكل عبئاً يعرقل تقدمه واستمراره "(ريم بن زايد، 2019، ص 584)، و ذلك ما يعني بقدرة المجتمع على تحقيق التحدي الديموغرافي، الذي يمثل إمكانيات ذاتية تتوفر في مواجهة المعطيات السكانية، بما يقتضيه ذلك من نمو، توزيع، تركيب و حراك، فينطلق من قناعات تحليل، بواقع الربط في تكوين جدول، تقنين الاستثمارات داخل الكيان، مع ضرورة الاعتماد على مرجعية نموذج الخصوبة الموجود محلياً، و توقع أهداف و استراتيجيات حسب ما هو معمول به، حتى يمكن تدعيم جهود استدعاء، جميع شرائح المجتمع و مكونات الممارسة الاقتصادية، بدرجات تفكير و إدماج تقنيات سارية لإيجاد حلول سريعة و عقلانية " مع تزايد الوعي بأهمية جودة التنظيم و ضرورة التغيير، أين أصبحت تمثل هدف رئيسي للسياسات العمومية "(بوعروج لمياء. غالم بلال، 2021، ص 130).

تعدد ملامح الاختلال يلمس معطيات تكوين المجتمع الاقتصادي و الديموغرافي، أن له وقائع تجسّد تسقط مباشرة على آليات تفاعل الوحدات، في مجال المدينة بشكل مباشر، و من مميزاته البارزة حالات الازدحام العام، في جميع القطاعات و المنشأة العمومية و الخاصة، بفعل خطأ تقني يصيب زمن الاستجابة، حيث التعارض بين الطلب و قدرات الدراسة حوله، لأن هناك هامش في التفاوت يصيب استفادة الجماهير، التي يبقى لها حل استثنائي، أمام عجز آني يضاف إلى ما قبله، بالانخراط في جدولة انتظار، تظهر بالنسبة لكل المؤسسات مهما كانت طبيعتها، بتراكم عناصر الطلب بشكل متتالي.

المدينة تتميز أولاً باختلال في توزيع القطاعات، بين المخصصة للنشاط، السكن، الترفيه و الاتصال.... و خاصة مع غياب زمن مرجعي في التفكير، بإيجاد حلول مناسبة، و اللجوء إلى اعتماد جدولة توزيع للمصالح بالترتيب، محوراً الإداري مطالب متراكمة في مجال الصحة، التعليم، العمل و السكن..." و من ثمة تصبح السياسات العامة قادرة في التأثير على سلوكيات الأفراد، و تغيير ظروفهم الاجتماعية و تحقق التحول المطلوب في المجتمع القطاعي "(بوريش رياض، 2013، ص 131)، و هو ما يقتضي إدراج خطوات عمل سياسي، يشارك الجميع في بناء قواعده، و توفير بيئة خصبة لنشأة مكونات حالات الصراع الفكري ثم القيمي، لكي تحصل سلطات التسيير، شرعية إدارية في قيادة خطط التنمية، مقابل استفادات لاحقة لفئات الشعب حسب درجة توفير شروط الاستحقاق، و منها الزواج، الولادة، و خاصة قدرات المساهمة المالية، عندما يتعلق الأمر بمشاريع السكن، التي يتطلب جزء منها استدعاء ادخارات الأسر .

أزمة السكن مكون مركزي، في التعبير عن عجز ثابت، تعاني منه أغلب الدول، و بصفات متفاوتة رغم أن العمومية تترك مساحة جزئية، للإشارة إلى وجود تعدد في أشكال، أسباب و حجم هذه الأزمة، و تختلف في سياق الزمن نحو بناء معيارية، خاصة بالمجموعات مركز التحليل، و تتمثل باختلال اقتصادي في العلاقة بين العرض و الطلب، فقد تكون إدارية بطرح جدولة انتظار تسعى للاستفادة، من حملات التوزيع العمومي الظرفية أو القاعدية، كما و قد ترتبط بعجز مادي، يؤثر في مقاييس الإحصاء أثناء وصف ظروف السكن داخل الوحدة، و تتعلق أيضاً في النهاية بمجريات التحول التي تعرفها الكثير من المجتمعات، قبل السعي إلى تحقيق استقلالية، و استغلال جزء من المساحة المبنية لأغراض الاستمتاع الفردي.

مظاهر الأزمة تتداخل بالضرورة، و يمكن أن يكون لها بعد كمي في العلاقة الارتباطية، بين فضاء السكن المخصص للأسرة، مقابل عدد وحداتها، أو ما تعلق بمسألة استمرار التعايش القسري بين الأجيال...، و غيرها من الأسباب التي تؤثر على السلوك العام في المجتمع، بالنسبة للوحدات نفسها و معنوياً بوجه خاص، أو داخل المدينة بشكل عام، مع انتشار أنواع من السكن غير المتوافق مع أهداف القيم الحضريّة العصرية، سواء التقليدي، العشوائي أو الهش، أو حتى غير الرسمي، مهما كانت مميزاته المادية و الاقتصادية، و لكنها جميعاً تشير إلى حالة اختلال في عمليات الاستجابة لمطالب الناس، و مؤسسة العرض العام أو الفردي، في التكفل بتوفير مأوى يرتقي إلى تطلعات الساكنة، خلال مرحلة معينة و في فضاء محصور " بواقع ندرة تصيب قطاع السكن العمومي، ما يؤدي إلى تكوين فائض ديموغرافي مقارنة بقدرة

الاستقبال "(Abderrahim Hafiane, 1989, p 45)، ومهما كانت عوامل و عناصر التدخل في تشكيل أزمة السكن في الدولة، فإنها تترافق بداية مع خلل اقتصادي، يبين وجود اختلاف في مقاييس عرض مؤشري الطلب و العرض، مع مراحل تطور في موضوع الطلب، بعدم وجود عرض مقابل له، بالعودة إلى معطيات الزيادة السكانية، التي تجاوزت بخطوات كبيرة أحيانا قدرات الدولة على الاستجابة، و إيجاد سبل تطبيق مشروع كامل ليس في قطاع السكن، و إنما في جميع القطاعات، من أجل توفير حاجة بيولوجية لا يمكن تجاوزها، و إنما بوضعها إجبارا في منطق تحليل الحاجات الإنسانية، في أن الأسرة وحدة قاعدية لبناء و انسجام المجتمع العام، تحتاج إطار مادي تجسد من خلاله وجودها الملموس و المعنوي، و تعايش أفرادها في انسجام و هدوء، و بهذا يمكن ان نقول أن هذه الورقة تحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي العلاقة بين نمو السكان نمو الخطيرة السكنية ؟

هل أزمة السكن في الجزائر أزمة مادية ؟ أي ترتبط بالاختلال الناتج عن الطلب على السكن و جهاز الإنتاج.

1. المؤشرات الديموغرافية

مميزات الطابع الكمي في الديموغرافيا، يمثل افتراضا حق علمي باختراق مواضيع الدراسة، قبل الارتكاز على بناء قواعد ابستمولوجية، و التوجه إلى تصور نماذج تطبيق في مقام المفاهيم المتداولة، و خاصة بالاستفادة من تداخل تخصصي متزايد، يوازي التعمد في تفادي جدلية تناقض تتميز بها العلوم الاجتماعية، و إسقاط منهج استدكاري بمرجعية تسلسل التاريخ و دراسة التحول.

انتقلت الجزائر من أكثر من 7 طفل لكل امرأة في السبعينات، مع الإشارة أن معدل الخصوبة كان الأعلى في العالم خلال هذه الفترة، و مراقبة الولادات كان فقط عند بعض الحضريين المثقفين (Séminaire international a Rabat, Croissance démographique et urbanisation, 1990, p 160)، إلى 3 أو 4 طفل في 2021، بمعدل 2.9 طفل لكل امرأة (البنك الدولي)، بحركة شبه صامتة، في ظل غياب منابر إعلام أو سياسة، تشرح وقائع الفعل و بأفكار أكاديمية ثابتة، دون العودة إلى سياق عام و خصوصيات الاختلافات التي يتميز بها المجتمع، و تفسير مضمون إصرار الناس على نمط اختيار عدد الأولاد المناسب، في تكوين عوائق حول علاقات الارتباط بالنسبة لمسألة العجز داخل بعض القطاعات، و الذي يعود إلى ضغوطات الطلب في هذا المجال، النابع من الزيادة السكانية المتواصلة " و انعكاس ذلك بزيادة النفقات العامة، ما يجعلها غير قادرة على مواكبة هذا النمو الذي يفوق أحيانا ارتفاع الناتج القومي "(سليم مجلخ، وليد بشيشيا، 2017، ص 348).

الزيادة يمكن أن تكون مفهوم يركز على عمومية أكثر، عوض أحداث الاتصال المباشر الأكثر كفاءة، و قابلية لتوضيح مجال خاص و مظهر معناد في التعامل، فتصيب محاور المجتمع الاقتصادية، الثقافية، الحضرية و الكيفية، بدرجات مختلفة وفق أطر مقارنة، تتطلب اعتماد عمليات توقع دقيق، باعتباره شرط أولي لبناء سياسات عمومية منسجمة، و برامج لتصريف هذه الزيادة، حسب إمكانيات محولة لتدخل صريح، و العمل على تفادي الوقوع في مشكل قطاعي يلمس مؤسسات وظيفية معينة.

الواقع السكاني في أي منطقة ينحصر بإشكالات المسألة الثقافية بالضرورة، و وعي الوحدات في التطلع إلى الاستمتاع بالمصالح، لهذا يتم تشكيل نموذج تصنيف، تعاني داخله مجموعة من الدول من ضغط ديموغرافي، تجاوز قدراتها المادية على الاستجابة، فهو يمثل مساحة استثنائية لاستهلاك مجهودات الإنتاج، و الإخلال بمشروع التوقع التنموي العام، و لهذا يتحول التكرار المزمّن في تحليل الوضع السكاني، باعتباره قطاع محوري داخل المجتمع قضية تترافق مع تعقيد منهجي، بعدم وجود فرص تعديل، و الاكتفاء في الغالب بالسهر على عدم تفاقم المشكل، رغم أنه يلمس تطلعات الأفراد المعنوية و النفسية " فالمسكن ليس فقط بناء و لكنه مكان للعيش، لعب نفس الدور في كل الحضارات "(André Bazzana, Etienne Hubert, 2000, p 06)، و النمو الديموغرافي في الجزائر أحدث بالفعل طلب متزايد على الحاجات و المصالح، و مارس إضرار بإمكانات المجتمع على الاستجابة، و يظهر ذلك في عدم الرضا أو الكثافة و الازدحام، داخل الكثير من مؤسسات الطلب، في التعبير عن جزء هام من هذه المصالح في حالة عدم توفير، أو تحقيقها في حد أدنى، لا يرتقى إلى تطلعات جمهور

الوحدات، الذي يتعارف يوميا مع مؤثرات تحول اجتماعي، تمارس بدورها ضغط إضافي على أجهزة العرض المتفاوتة " عن طريق ديناميكية و مطالبات، تندرج في إطار ثقافة حديثة، تستلزم مشاهدة الحقوق في حالة تجسيد، من أجل شرعنة الممارسات الجديدة " (Harrat, 2012, p 50)، و تفادي تأكيد السلبية المعتادة بوقائع الزيادة السكانية، من خلال إضافة محور عمومية منطق تصور الأهداف داخل المجتمع، و مراحل تطور مظاهره المادية، و كل المدن الموجودة و حتى القرى بوجه نسبي، تبين حركة ارتقاء دون عودة، و حتى بالاستفادة من ذلك كما هو الحال في الجزائر، التي تتميز بالتمركز في مرحلة ديموغرافية أقل تقدما، فيمثل ذلك مجال لاستغلال سوق الطلب، من أجل تصريف السلع الاستهلاكية، و خاصة بالعودة إلى مكاسب تركيب الهرم السكاني، بأغلبية من الشباب، و التي يمكن استخدامها في تحريك عجلة الإنتاج الاقتصادي و الخيرات.

الجدول رقم 01: يبين تركيب السكان في الجزائر حسب الإحصاءات

السنوات	فئات العمر			
	14 - 0	29 - 15	59 - 30	60 فأكثر
1966	47.2	22.5	23.6	6.8
1977	47.9	25.3	21.0	5.8
1987	44.1	27.9	22.2	5.8
1998	36.3	30.6	26.5	6.7
2008	28.1	31.8	32.6	7.5
2018	30.1	23.26	37.3	9.3

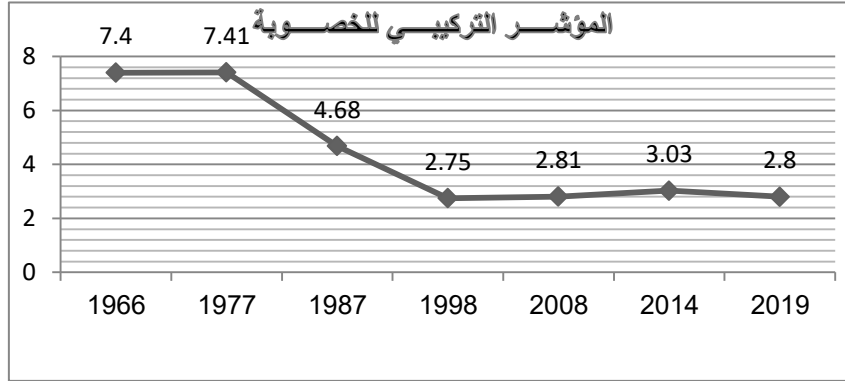
المصدر : صديق خوجة خالد، 2020، ص 72

الشباب عنصر مهم في استمرار المجتمع و ضمان استقراره، بإقامة تضامن بأبعاد الاختلاف بين الأجيال، تتكفل به أجهزة التسيير المختلفة، و خاصة بالنسبة للفئات التي انسحبت من عمليات التدخل في حركة الإنتاج، مثل الشيوخ، أو التي لم تبين محاولات فعلية للمبادرة، و هم الأطفال، و تعيش جميعا بأسس ريعية و استغلال مجهودات هذه الفئة، لهذا يعتمد المجتمع إلى توفير عناية أكبر لفئة الشباب و العمل على توفير بيئة مناسبة لتفتحها و استمتاعها.

يتميز السكان بتفئة عمرية، بمقام إحصائي ضروري في توجيه اختيارات السلطة، و تصريف السياسات العمومية القطاعية، خاصة في موضوع السكن الذي يعتبر حاجة تمثل مصالح فئات شابة، في مرحلة مرور من حالة الطفولة و ما يتبع ذلك من عناصر الارتقاء في العمر، بافتراض أنه يستلزم عناية استدارك في مجالات التعليم، الصحة، التربية، التغذية...، إلى اعتماد شبكة علاقات جديدة، بداية مع متطلبات الزواج، و ما يوازي ذلك بالبحث عن فضاء مادي حيث يقع، فنشاهد تحول عمري صريح كما يبينه الجدول، يجمع الخانتين الأولى و الثانية، لتقدير عدد الأفراد في الفئة من 0 إلى 29 سنة، و انتقلها من 69.7 % في 1966، إلى 59.9 % في 2008، ثم إلى 53.3 % في 2018، لمصلحة مجال عمري أكبر، فتبين قناعات تبني سلوك المجتمع العام، و التحول من حالة الولادة، و تأثير ذلك في إحداث كثافة في فئة الأطفال، و حاجات طلب وفق ذلك، إلى مرحلة استقرار نسبي في إطار منطق العلاقة مع محاور الحياة المختلفة، و هو ما يظهر في ارتفاع الفئتين الثانية و الثالثة، من 15 إلى 59 سنة، و هي بالضرورة تمثل فئة أكثر قيمة و جدارة، لتحولها إلى مؤسسات إنتاج الخيرات في الدولة، و المشاركة في مشاريع الاستثمار الاقتصادي، فانتقلت من 46.1 % في 1966، إلى 64.4 % في 2008، ثم إلى 60.5 % في 2018، و هو الذي يعني زيادة القدرات البشرية الإنسانية مقابل الاستهلاك، و هي الفئة الأساسية التي تتدخل في فرض نموذج الطلب، على المصالح خاصة العمل السكن...

تقابل مجهودات الإنتاج الكبيرة، حاجات لا يمكن تجاوزها، إضافة إلى الصحة، الغذاء فإنها تحتاج إلى تحقيق استقلالية و استقرار داخل الأسرة بالضرورة، و هذا يقتضي توفير إطار حيث يقع الاقتران، و إيرادات تضمن لهذا الشئ الوصول إلى حياة كريم، وارتفاع حجم فئة الشباب في المجتمع، يمثل في الغالب نتيجة، توضح سلوك الولادة و تفضيلات الأسرة، التي تكونت عبر تاريخ، و تغيرات مست شبكة التعامل اليومي.

الشكل رقم 01: يبين تطور المؤشر التركيبي للخصوبة



المصدر: بوزيان مجّد، 2018، ص 321

التراجع المستمر لمعدلات الخصوبة، من إحصاء لآخر و من سنة لأخرى، عند افتعال مقارنة زمنية، يبين تفاوت جزئي لا يمكن إنكاره، و هو يساهم في التأثير على القيم الوسطية للإنجاب، بالعودة إلى عناصر داخل هذه البنية، و اجتماع عناصر النشاط الاقتصادي، أزمة السكن، أحداث اجتماعية و ثقافية، داخلية أو خارجية، تشارك بصورة رسمية في خلق تفاوت حول طبيعة الخصوبة المعتادة، بالتراجع أحيانا و الارتفاع أحيانا أخرى، إلى درجة خلق انطباع منطقي، يقتدي في تعليل ذلك، أن المجتمع لم يتوصل إلى استقرار ثقافي في الولادة، و إدراك نموذج معياري في مواجهة الاستمرار في ارتباط عدد الأطفال داخل الأسرة، بيئة الفعل الاقتصادي و المادي.

تمثل الولادة عنصر اجتماعي ضروري في المحافظة و التوازن، و بناء مجتمع بقواعد التفاعل بين أنساق الحياة العامة، و قد انتقل سكان الجزائر من حوالي 12 مليون في 1966 إلى 45 مليون في 2022، بزيادة بحوالي 33 مليون، و مقارنة ابتدائية لهذه الزيادة التي تقدر بـ 2.05 % بين 1966 و 2022، مع حجم أسرة في حدود 5.9 في 2008 (الديوان الوطني للإحصاء)، تعطي حاجات سكنية ضرورية في حدود 2.36 %¹ للسكن للزيادة فقط دون أن نشير إلى قدم الخطيرة و التجديد، و يبين الجدول التالي تطور معدل نمو السكان في الجزائر حسب الإحصاءات المتتالية إضافة إلى سنوات 2014 و 2019 و 2022.

الجدول رقم 02: يبين تطور معدل نمو السكان

1966	1977	1987	1998	2008	*2014	*2019	*2022
12.09	16.9	22.6	29.2	34.2	39.11	42.7	44.9
عدد السكان (مليون)							
3.03	2.86	2.33	1.56	2.23	1.75	1.67	
النمو السنوي $r^{2\bullet}$							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

¹ حساب r بين 1966 و 2022

$$r = \frac{pn - p0}{n(\frac{pn + p0}{2})} * 100$$

يعطي الجدول صورة توضح تطور معدل النمو السكاني في الجزائر، خلال الفترة من 1966 المرافق لأول إحصاء، إلى غاية الإحصاء الأخير في 2008، إضافة إلى حوصلة سنوات إلى غاية 2022، يبين الجدول إرتفاع سكاني كبير خلال العقود الأولى وصل إلى 30 % ثم 28 %، ثم بدأ يتراجع شيئاً فشيئاً إلى 22 % بعد الإحصاء الأخير، و 17 ثم 16 % إلى غاية 2022، و من 816 ألف ولادة في 2008، إلى أكثر من مليون ولادة في 2019 (الديوان الوطني للإحصاء)، في الإشارة إلى انخفاض معدلات الخصوبة، نتيجة تراكم عوامل اقتصادية و اجتماعية و خاصة ثقافية، و بهذا نستذكر أن الضغط على الحاجات في البداية، أمام مظاهر النمو الكبيرة، و مساهمته في خلق عجز واسع في قدرات الاستجابة، تشير إلى وضع جديد يمكن أن يفسح جزء أكبر من فضاء التدخل، في مواجهة التزامات المجتمع حتى الاستثمارية ذات طابع الإنتاج الاقتصادي، بسبب انخفاض مساهمات الأسر الديموغرافية و تأثيرها على الطلب في جانبه الاجتماعي، و تدعم بزيادة حجم الإعانات العمومية في جميع القطاعات، و خاصة التي لا تقبل عمليات تأجيل، مثل السكن و العمل على استغلال قدرات المجتمع الاقتصادية، التي تطورت كثيراً.

2. قطاع السكن

التحول الاجتماعي و المعرفي، و تجاوز حالات الاستفادة الفعلية من عمليات التنمية على مستوى الأسرة بحد ذاتها، كان سبب أساسي في اكتساب تطلعات سكنية جديدة داخل الوحدة، و العمل على إلغاء مظاهر المقارنة العادية، التي تحدث في الغالب بين الزيادة السكانية و زيادة الخطيرة السكنية، بموقع استمتاع هذه الفئات، و الاعتماد على تقدير المؤشرات الديموغرافية الأكثر تداولاً، مثل الولادات، الوفيات، الزواج، الهجرة...، و خاصة بقيم وسطية و معدلات، تعطي إمكانات لتقدير حجم الطلب الآتي أو المتوقع، و بهذا فإن تطور تقنيات الإحصاء و المعالجة الكمية المختلفة، التي أعطت في البداية مجال أوسع لاختراق التحليل الديموغرافي، بأن يشمل مواضيع مختلفة " لأن العودة إلى معطيات إحصائية خاصة بالسن و الجنس، يمكن أن تساعد على بناء فرضيات في تحديد الحاجات (Djilali Benamrane, 1980, p 42) و من جانب آخر إدراج متغيرات تأثير، و علاقات ارتباطية أكثر حدة، فأصبحت المقاربة الأولى للسكان و حركتهم في النمو، التوزيع و التركيب، مع حظيرة التراث العقاري بأجزاء و صيغ السكن الموجودة، تبقى عملية ضرورية، و لكنها غير كافية لتأكيد مميزات و سمات فعل الإيواء، بالنسبة للأفراد و الأسر، في ظل وجود عناصر الاختلاف و التعدد، حسب معيارية الفضاء الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي في كل منطقة، فيظهر ذلك بوضوح في ظل غياب توحيد معرفي، يعجز عن إعطاء صفات محددة بدقة لطبيعة السكن اللائق، بسبب وجود هذا التنوع، و بهذا نتأكد بوجود أبعاد مختلفة يمكن أن تؤثر في استنطاق مفهوم أزمة السكن، التي تستقر بإجماع تراكم عجز مادي، ملاحظه عدم القدرة على تحقيق الحاجات السكنية لفئة معينة من المجتمع، هي في الغالب الفئات الهشة و الفقراء و ضعيفي الدخل، بافتراض غياب إمكانات ذاتية عند هذه المجموعات، للانخراط في إحدى الصيغ السكنية التي توجد في السوق، أو في عمليات البناء التي تستلزم قدرات أولية على الدفع بمساهمات كلية أو جزئية، بدعم عمومي أو دونه " و بهذا فإن نتائج التزاخم و السكن المختصر، كان لها آثار مضرّة على الصحة الفيزيائية و المعنوية للعائلة (Farouk Benatia, 1978, p 80)، حتى يكون المظهر داخل المجتمع أو المدينة، يتميز بهيمنة و استمرار العيش تحت اختلال في المكونات الديموغرافية، و ما يقابلها من فضاء مادي موافق، يحدث واقع فيزيقي متدنٍ، يصيب فئات اجتماعية خاصة فيوقف تأملاتها في التطور و النماء و تقدير أهداف تصطدم بغياب تجسيد.

تسارع وتيرة زيادة السكان بشكل عام، دون الارتباط بطرف معين، رغم التراجع الملحوظ خلال العقدين الأخيرين، يبين تأثير عوامل البيئة الثقافية و الاقتصادية، في ترسيخ بنية مجتمع شبه ثابت، تتوازي في كثير من الأحيان، مع استقرار نسبي لمؤسسة الأسرة، باعتبارها ضامن قطعي

لتوفير حماية، و تضامن بين الوحدات، و ترسخ من جانب آخر نمط تعايش في التنظيم، تجعل هذه العائلة مخول استثنائي في تقديم طلب الانخراط في مشروع السكن.

الاهتمام بالسكن ترافق مع عناية خاصة، من جميع الفاعلين في عمليات التخطيط و التوقع، بدليل السعي إلى المحافظة على الأسرة، و منها المجتمع ككل، في ظل وجود اختلاف يمكن أن يكون اقتصادي، بين المخططات التي تم اعتمادها منذ الاستقلال، و التي اختلفت حسب قدرات الدولة على التخصيص، في الاتصال بمشروع تنموي كامل يشمل قطاعات الدولة، و يبين الجدول التالي تطور الحظيرة السكنية

الجدول رقم 03: يبين تطور الحظيرة السكنية

2022	2019	2014	2008	1998	1987	1977	1966	
9.7	9.1	8.3	6.7	5.02	2.99	2.20	1.97	الحظيرة السكنية (مليون)
0.53	1.83	5.3	2.44	2.82	3.03	0.99		النمو السنوي r

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

عرفت الحظيرة العقارية الوطنية للسكن تطورات هامة، بسبب مشاريع البناء المعتبرة التي تم إطلاقها في القطاع الحضري و الريفي على حد سواء، خاصة خلال الفترة من 2000 إلى 2015، التي شهدت فتح مخططات بناء كبيرة، جعل القطاع ذات أولوية إستراتيجية، بأن أصبح من العناصر الأكثر جدارة في توفير ضمانات لاستقرار الأمة، وفق مشروع يمكن أن يكون طويل الأمد، يعمل على امتصاص عناصر الاختلاف و النقد، بين سلطات التسيير و جمهور الاستفادة الحالية، أو عند خلق الأفراد جدولة استحقاق، بانتظار عمليات التوزيع في المستقبل، بهدف امتصاص العجز المتراكم عن المخططات السابقة، و العمل على توفير بيئة سكنية مناسبة، و سكن لائق في حدود معيارية المخططات العمومية و الخاصة، يحترم معدلات الإشغال و يحرص على إرفاق المسكن، بتجهيزات و مرافق و خدمات تابعة، أو في البيئة الحضرية بشكل عام، و تشمل خدمات التعليم، الصحة، المواصلات الجماعية

يبين الجدول انتقال الحظيرة السكنية من 1.9 مليون وحدة في 1966، إلى 6.7 مليون ثم 8.3 مليون في 2008 و 2014، إلى حوالي 9 مليون وحدة في 2022، مع ضرورة التذكير أولا أن هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالمعطيات الإحصائية، بسبب تعدد مصادر الاستعانة، و ندرة الدراسات الميدانية الأكثر فاعلية، في التعبير عن الواقع المعيشي و السكني للناس، و التي تهتم بقياس مؤشرات معدلات الإشغال و المساحة القابلة للسكن لكل فرد و أسرة، و الاقتصار على اعتماد مرجعية أرقام عمومية لا تخلو من نقائص، بافتراض أنها تتوافق مع توجيه الرأي العام إلى نقاط في التركيز، و تستقر بخفض مجال الثقة إلى درجة تتأكد في التعامل مع معلومات غير كاملة، تأتي من غياب قاعدة معطيات تحدد الإطار المفاهيمي المعتمد في إطار الدراسة، و في انتظار إصدار الإحصاء الأخير، فإن الأرقام بعد 2008 تبقى شبه تقديرية، بالعودة إلى تصريحات الديوان الوطني للإحصاء، و وزارة السكن و العمران و المدينة، التي تشرح الوضع السكني من جانب جزئي، يمكن أن يعتمد إلى إهمال الحركة السكنية و البناء، الذي يخضع إلى سوق عقاري، يتم تداوله في المضاربة و البناء بشكل سري أو عشوائي، و خارج عمليات التأطير الإداري، فبين الجدول ارتفاع كبير لعمليات الإنجاز و التسليم، خلال الثلاث مخططات من 2000 إلى 2014، و شهدت فتح مشاريع مليونية في السكن، بحوالي 1 مليون ثم 1.5 مليون ثم 1.2 مليون وحدة سكنية

(بوزيان مُجدد، 2018، ص 93)، و كانت تهدف إلى التعامل مع جميع المؤشرات التي تؤثر في القطاع، بداية من أحياء السكن الهش، التي جعل العموم حولها، بين جميع المدن خاصة العاصمة، حالات التدخل أصعب من أي مرحلة سابقة، إضافة إلى مميزات التكوين الاجتماعي، و سعي الدولة إلى توفير بيئة سكنية لائقة، من حيث الكثافة و الخدمات لأكثر عدد من الوحدات، و لهذا ارتفع معدل الإنجاز من 1 % في الستينات إلى 3 % في الثمانينات، ثم إلى أكثر من 5 % سنويا بعد 2010، مع تحسين قدرات الإنتاج السكني و استدعاء مساهمة الشركات الأجنبية، لينخفض بعد ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الدولة، مع انخفاض أسعار البترول و الأزمة الصحية العالمية.

عمليات الإنجاز السكني تعرف كثافة كبيرة، بالعودة إلى مقاييس مختلفة تجتمع على ضرورة بناء تقدير موضوعي، يشمل تكميم متغير الطلب السكني، لكي يرتقي إلى حالة التعبير عن آليات تطبيق مطامح المجموعة، و من هذه المؤشرات من يرتبط بعاملتي الزيادة السكانية، و تقدير معدل الإشغال و الكثافة داخل المسكن، كما و قد يرتبط بعدد الأسر و حالات الزواج، التي تتوافق مع فئة عمرية محددة، و يبين الجدول التالي مؤشر عدد المساكن لكل ألف نسمة

الجدول رقم 04: مؤشر عدد المساكن لكل ألف نسمة

السكان (مليون)	الحظيرة (مليون) -	معدل المساكن لكل ألف نسمة -3-3*	عدد المساكن اللازمة مقارنة ب 1966-4**	العجز % ***
-1-	-2	نسمة -3-3*	1966-4**	العجز % ***
1966	12.09	1.97	163	-
1977	16.9	2.20	130	25
1987	22.6	2.99	132	23
1998	29.2	5.02	140	16
2008	34.2	6.7	153	6
2014	39.11	8.3	173	-6
2019	42.7	9.1	194	-24
2022	44.9	9.7	216	- 24

المصدر: من إعداد الباحث - حظيرة 2014 و 2019 و 2022 بتقدير المعطيات من وزارة السكن.

يعتبر هذا المؤشر مقياس رياضي للعلاقة بين الديموغرافيا و الحظيرة العقارية، التي توجه لتحقيق حاجات هذه المجموعات إلى المأوى، بالعودة إلى معيار مقبول يسمح بإقامة مقارنات داخلية أو حتى خارجية، حسب مجال محصور يصف ظروف السكن المقبولة، التي ينبغي على المخطط العمومي أخذها بعين الاعتبار، في تقدير معدل وسطي في الاستفادة من الحظيرة الموجودة، أو حتى من خلال عمليات التوقع للحاجات في المستقبل، و العمل على بلوغ معدل إشغال صحي، يرتبط بظروف المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية، و خاصة المالية بافتراض إمكانات جاهزة تملكها سلطة تسيير القطاع، لاقتراح برامج تستنفذ تطلعات الناس و تحاول تطبيقها ماديا، و يبين الجدول انخفاض تدريجي لنصيب الأفراد من السكن الموافق لكل ألف نسمة، من 163 وحدة لكل ألف نسمة في 1966، إلى 130 و 153 في 1977 و 2008 على التوالي، ثم إلى 173 مسكن لكل ألف نسمة في 2014، و 194 و 216 في 2019 و 2022، معبرا عن ارتفاع كبير في حصة الوحدات من الاستفادة المادية، و باعتبار سنة 1966 التي حصلت فيها الدولة على حظيرة شاغرة كبيرة، تعتبر أيضا مرجع لتقدير معدل الإنتاج السكني، و هو ما ساهم في خفض العجز كما يبينه الجدول من 25 % في 1977 إلى 6 % في 2008، ثم بإحداث حالة عكسية و فائض بحوالي 6 % في 2014 إلى 25 % في 2019 مقارنة بوضعية السكن في 1966 كالعادة.

الضغط الديموغرافي واقع اجتماعي، بلامح داخلية تشير إلى تكريس اختلال مزمن، في الموازنة الختامية للتوقع، و تحقيق مصالح الوحدات في حد أدنى، بالنسبة لمعيارية زمن التعليق، بعيدا عن مطامح المنافسة التي يمكن أن تضاف إلى ذلك، لكي تبلغ مستويات أعلى، بعدم وصول جزء كبير من أفراد المجتمع، إلى متطلبات العيش اليومي، و العادي الذي يمثل مسألة مهمة من أجل بناء نقاش جدي، حول مشكلة خلق

$$^3 * S = \frac{2*1000}{1}$$

$$^{**} S = \frac{163*1}{1000}$$

$$^{***} S = \frac{100*(4-2)}{2}$$

الاختلافات، و التي تتمركز ببعيد اقتصادي في الغالب، في ظل غياب قواعد تنمية، تأخذ بعين الاعتبار مزايا واقع المجتمع المحلي ماديا و بشريا، من أجل اختيار مناهج العمل، و توسيع آفاق المصالح و الاستثمارات، التي يمكن أن تستجيب لهذه المطالب، مع أن الديموغرافيا السريعة التي تعرفها أغلب الدول النامية و المتخلفة بوجه خاص، تمثل ملجأ حقيقي لتصريف إمكانات الإنتاج الداخلي، و امتصاص فوائد العملية الاقتصادية العاجزة أصلا، بشكل سريع و دون تأثير " فتوسع الحاجات تحت تأثير الضغط الديموغرافي، جعل تكاليف النمو و رفع قدرات العرض مكلفة جدا "(Pierre Robert Baduel, 1988, p 93)، تساهم أيضا في تغيير مفاهيم العلاقة الارتباطية، التي ثم إقامتها بشكل علمي حول فاعلية العنصر الديموغرافي، في استمرار المجموعة و توازنها، إلى حالة أخرى تتوافق مع معاناة المجتمع، في بناء أهداف و خطط اجتماعية و اقتصادية، بسبب انصرافه إلى معالجة خطأ استراتيجي، في تحقيق حاجات الناس الاجتماعية، و العمل على تخفيف قواعد الاقتصاد، مع ضرورة تجند المجتمع في سلوك ادخار اقتصادي، يبقى محمول وحيد للتوجه إلى إقامة نقاش لاحق، و تفاعل في سوق العلاقات الاقتصادية الكاملة، و حتى الأسرة كبيرة الحجم التي تحول مدخلاتها إلى عمليات الاستهلاك فقط، تعاني لاحقا بسبب إقصائها من التعامل مع سوق التفاعل و النشاط خارج أطر الاستهلاك، و تكتفي بضروريات الحياة القصوى، و تكليف الوحدات بالاجتهاد في توفيرها.

3. طبيعة الأزمة

معبّر الزمن يصبح أكثر فاعلية هذه المرة، بوجود اختلاف بين الدول و الكيانات وفق ذلك، بالنسبة لمؤشر الخصوبة، و إلغاء ما دونها من متغيرات يمكن أن يكون لها تأثير أكبر في غيرها من التخصصات.

الجزائر لم تصل إلى مرحلة نهائية، حين يشهد المجتمع توازن واضح لمؤشري الولادة و الوفاة، و هذا بفعل عوامل تواجه مقتضيات الضبط، تمثل عائق في اقتباس منهج دول العالم المتطورة، في انتظار تركز أبعاد السلوك حول قيم الثقافة، التي تبقى محمول استثنائي، في تسطير قرارات الولادة داخل الأسرة، مهما تدخلت محاور المجتمع الأخرى، فتنتظر إقرار ذاتي داخل وحدات، ما تزال في الغالب تحافظ على مؤسسة الأسرة، كوحدة كلية تتحكم في كثير من الوظائف، و تدعم بفكر إيديولوجي و اعتقاد ديني راسخ " يجعل الانتماء لها يمثل مزيج من الدلائل، التي تميز مجموعة محصورة و موسعة "(George Simmel, 1995, p 112)، الأسرة في الجزائر مشروع حياة كامل الأركان، يحافظ من خلاله المجتمع على جزء مهم من ثوابته، و تشكل قطيعة كلية مع ممارسات الفصل، التي تم إدراكها في كيانات أخرى، بين فعل الزواج الولادة، مع اعتماد إصرار إرادي بين الوحدات على حماية مؤسسة الاقتران أيضا، في ظل غياب أي ممارسات اتصال بين الجنسين، دون ضوابط التعاقد التقليدي المتعارف، و منه توقع نمط الولادة بشكل عام.

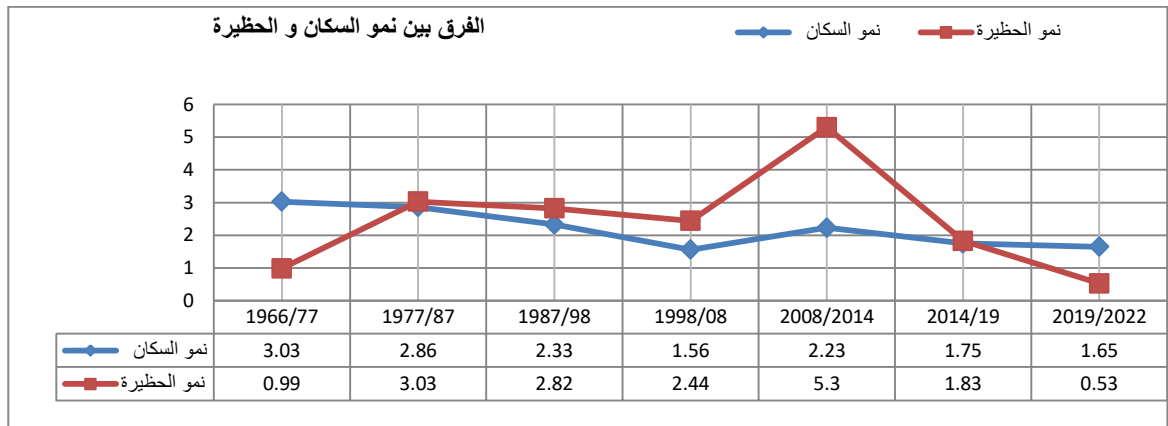
مظاهر أزمة السكن مختلفة، لهذا تمثل الزيادة السكانية عنصر مهم في هذا التعارض، و لكنه ليس كلي بافتراض وجود عناصر تسير بالتوازي مع ذلك، و غياب صور ميدانية تعبر عن تفاقم المشكل السكني داخل المدينة و الدولة، من تفاقم السكن العشوائي، في العراء، في الخيام و المساكن المؤقتة، ثم في التزاحم الكبير " و ظروف سيئة في الريف كما في المدينة، في مساكن مؤقتة يرافقهم بؤس و مشاكل اجتماعية، اقتصادية و قانونية "(Jean Pierre Bwalwel, 1998, p 07)، يبقى مسألة ذات أولوية سياسية في المقام الأول، لأن الهدف بلوغ معيارية في مؤشرات الراحة السكنية، التي تأخذ أبعاد وسطية في الغالب، كما يظهر في مؤشرات و مقاييس العلاقة الإحصائية، بين المساحة و العدد، و منها معدلات الإشغال للغرفة أو المسكن، و في العلاقة بين حجم المسكن و الأسرة، و خاصة ما يتعلق بحالات التعايش و ارتفاع السن الأول للزواج، و انخفاض الخصوبة، التي تشكل عناصر استدراك ذات أهمية بالغة، مثل تعدد مؤشرات تقدير الاختلال المادي في مسألة السكن، الذي يميز إمكانات المجتمع السكانية، في النمو، التركيب و التوزيع، لتصبح متغيرات الزواج، الأسرة و الفصل بين الأجيال خلاصة عن حركة ديموغرافية أكبر.

الجزائر عرفت نمو سكاني وصل إلى 44.9 مليون نسمة في 2022، بمعدل نمو سكاني بحوالي 2.05 % سنويا من 1966 إلى 2022، بارتفاع بحوالي 32 مليون نسمة، فيما انتقلت الحظيرة العقارية من 1.97 مليون وحدة في 1966 إلى 8.3 مليون في 2014 إلى 9.7 في 2022 بالتقدير، في الإشارة إلى الأهمية التي يتم توجيهها لقطاع السكن بشكل عام، من طرف جميع الفاعلين الذين لهم قدرة على التدخل، في التصور، التوقع و الإنجاز، بهدف ترقية إجمالي حجم السكنات، موضع الاستغلال من طرف فئات المجتمع المختلفة، لأغراض سكنية، وظيفية أو تجارية... مع إقرار كمي تمتلك الدولة في إطاره، قدرات مقارنة مع الزيادة السكانية، في مقام إقامة دراسات تاريخية، أو حيث التدرج و إدراج مقاييس الكثافة المعيارية داخل الوحدة السكنية، عبر فترات و خاصة حيث الإحصاءات الرسمية المتتالية، ثم كيفيا في الجزء الثاني، و يشمل الجانب الفيزيقي العام، من مظاهر الجمال، الصيانة، قدم الحظيرة، توفر الخدمات و المرافق الداخلية و المكملة، و العمل على زيادة قدرات الإنجاز و التسليم، لكي تصل إلى مستوى الطلب الاجتماعي في الاستجابة.

النمو الديموغرافي له في الغالب دور مهم و لكن ليس قطعي، خاصة في ظروف الجزائر، التي ورثت بعد الاستقلال إطار مادي مريح، كمي مع عدد الوحدات التي ثم إخلائها من ساكنيها، ثم نوعيا كالعادة بإطار عمراني و مدن عصرية، تجهيزات و خدمات، أعطت للدولة أريحية و هامش وقت، للعمل و التكفل بانشغالات أخرى أكثر إلحاحا و ضيقا، و هي في الواقع الفكرة التي تبنى عليها إشكالتنا الأساسية في الموضوع، و منه تقتضي الحالة إدماج محاور التنبيه إلى بناء المجتمع الأسري و التكفل الفردي، باستمرار الأسرة كبيرة الحجم حيث يتعايش عدة أجيال، فيمثل ذلك ملجأ لمواجهة الأزمة، و تحويل التكفل العمومي الضروري، إلى حالات تضامن قسري أيضا داخل العائلة، و تبني الأفراد محاولات فعلية لابتكار مناهج عيش، و تكفل بانشغالات أعضائها بطرق و أساليب، ترجع إلى إمكانيات التحصيل الذاتية، في مواجهة عوائق البناء الاقتصادي و المادي.

تحليل العلاقة بين النمو السكاني و نمو الحظيرة، يبين أن الديموغرافيا ليست دائما قاعدة و إنما متغير يمكن أن يكون ثانوي في درجة أخرى، أو على الأقل عنصر تأثير، يوازي مجموعة أخرى في تكوين جدولة التسيير و التحكم في قطاع هام و أساسي مثل السكن، يتم تعويضه ببنية المجتمع مع مميزات التعايش، التي ما تزال تهيمن على كثير من مكونات هيكل التنظيم، ثم ما يتعلق بعملية البناء الفردي و المبادرات الخاصة، و غيرها من ابتكارات الوحدات في البحث عن مأوى و طلب الحاجة، و يوضح الشكل التالي العلاقة بين النمو السكاني و الحظيرة.

الشكل رقم 02: العلاقة بين النمو السكاني و الحظيرة



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

لا يوجد تقدير حقيقي لنماذج السكن خارج الإطار الرسمي، و منها السكن الفردي، التوسع العمراني الغير مرتكز على إجراءات العمل الإداري، السكن الهش و العشوائي، و غيرها من المفاهيم التي تعبر عن حالات فوضوية في البناء، تقع بتكفل خاص من الوحدات ذاتها، ليكون الإحصاء الشامل هو المخول الوحيد للتعبير عنها، في ظل محدودية دراسات الميدان من طرف الباحثين و الخبراء، و لهذا تمثل

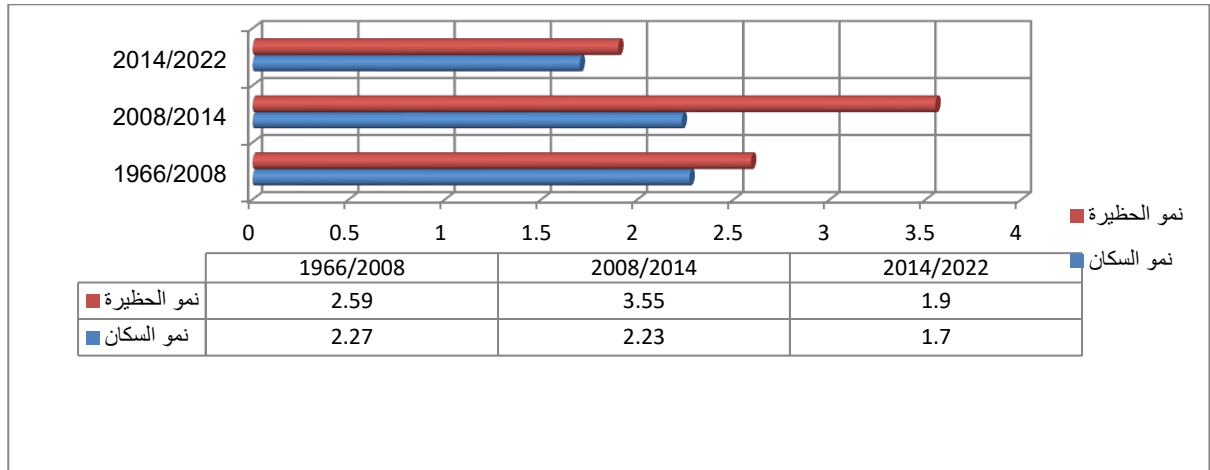
الإحصاءات الرسمية مجال رئيسي للمعطيات التي تم اعتمادها في هذه الورقة بفعل الحاجة إلى معلومات تتوافق بتعميم أكبر، و يوضح الشكل السابق أن هناك اختلاف في الفرق بين نمو السكان و الحظيرة العقارية، بوجود اختلال في بداية المخطط و نهايته، لمصلحة الزيادة السكانية، على حساب ارتفاع الحظيرة، دون إغفال تحليل معدل الإنجاز بداية من الثمانينات، لمصلحة البناء هذه المرة، فكان أطول في الزمن و في نسبة التوقع، إلى غاية ما بعد 2014، حين عرف انخفاض نسبي أمام نمو السكان الذي عرف زيادة متواصلة.

هامش الخطأ في التعامل مع الإحصاءات الرسمية و الخاصة بمبيئات الاختصاص، يمكن أن يكون أوسع، بفعل غياب تقدير عقلاني للدراسة و التحري، و استثناء مع قطاع بوزن السكن، في ظل قصور المعلومات، التي يمكن تداولها حقيقة في سوق العقار، بمظاهر المضاربة اليومية أو في حالة الاستخدام، فلا يوجد دراسات أو إمكانيات لتقدير حجم الحظيرة العقارية بدقة، و حجم المساحة المبنية أو المعيارية، التي تبين حد أدنى في معدل الإشغال و الكثافة لكل فرد أو أسرة، و الاعتماد على الديموغرافيا فقط، يحتاج معطيات دقيقة، كاملة و كلية عن الحظيرة الموجودة في حالة استمتاع.

مرجعية الطلب السكني داخل الإدارات العمومية، أو في هيئات الاختصاص المخولة، عنصر جدير بالاهتمام بتقدير حاجات المجتمع إلى المأوى، و تفعيل قاعدة تعتمد عليها السلطة في توجيه سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية، و اختياراتها التنموية و الإستراتيجية، و لهذا تفاقم المشكل السكني كثيرا خلال السبعينات و الثمانينات، بفعل العناية الجزئية مقابل قطاعات جعلتها الدولة حيوية أكثر، ينبغي أن تحصل على تصريف استثمارات الدولة.

العلاقة تغيرت بعد ذلك بداية من 2000، إلى غاية 2020 التي شهدت تسليم 177 ألف وحدة (وزارة السكن و العمران و المدينة)، باقتراح خطط و برامج سكنية ذات قيمة مالية كبيرة، تهدف إلى مواجهة الاختلال المتزايد بين العرض و الطلب، فبين الشكل التالي العلاقة بين نمو السكان و الحظيرة بأكثر دقة وفق نماذج الفصل بين المخططات المتتالية.

الشكل رقم 03: العلاقة بين نمو السكان و الحظيرة



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

يعطي الشكل الحالي صورة فائقة الدقة و الوضوح، في كشف لبس ظل يهيمن على العلاقة بين الديموغرافيا و أزمة السكن، فلا يمكن إنكار وجود عجز مادي، و اختلال نسبي في العلاقة الرياضية بين العرض و الطلب في مجال السكن، بسبب ضعف قدرات الإنجاز و التسليم، إلى درجة ترتقي إلى استقبال جميع الطلبات، الناتجة عن نمو السكان السريع في الدولة، و لكننا نستشهد بضرورة اقتران التحليل، حيث تدرج توالي معطيات موضوعية، حول الترابط مع جهاز سياسي، و أدوات التوزيع التي تفتعل الاستفادة من تراكمية الطلب، إضافة إلى استمرار الكثير من الوحدات، في الاعتماد على مبادرات ذاتية، و إدخارات الأسر التي تبقى مكون مهم، لتنفيذ الاستقلال السكني للأسرة صغيرة الحجم، فبين الشكل هيمنة مطلقة لقدرات الإنجاز مقابل الطلب الحقيقي، و خلال كل الفترات التي تملك تقديرات جزئية عنها، و ذلك ما يفتح المجال

أمام تحقيقات أخرى، يمكن أن تكون أكثر دقة، فبين الشكل أن معدل النمو السنوي للسكن تراوح بين 2.59 % خلال الفترة من 1966 إلى 2008، و 3.55 % سنويا بين 2008 و 2014، إلى نمو بحوالي 1.9 % سنويا إلى غاية 2022، مقابل نمو سنوي سكاني في حدود 2.27 % بين 1966 إلى 2008، و 2.23 ثم 1.7 % سنويا خلال الفترة بين 2008، 2014 و 2022، فيعبر عن نمو أكبر للحضيرة خلال كل تصنيف، و تمثل إطار مبني كبير في حالة إستغلال عقلائي أو حتى بعيدا عن ذلك.

واقع الجزائر الديموغرافي يقتضي تدخل عمومي صريح، و مباشر في قطاع السكن، نظرا لأهمية هذا الجانب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمؤشر تركيب السكان، و حاجات تقابل ذلك من تعليم، عمل، صحة...، ثم المسكن الذي يشكل ملجأ لهذه الفئة من الشباب، من أجل بدأ حياتهم في استقرار و انسجام، فتبلغ نسبة الشباب الأقل من 30 سنة حسب إحصاءات 2008 حوالي 60 %، إلى أكثر من 53 % في 2018، و هي مكون مهم لبناء الاقتصاد الوطني، حول مجموعات يمكن أن تكون حولها استفادات كبيرة، تتطلب تدخل سياسي و استثمار، يعطي لهذا القطاع تخصيصات على قدر الحاجات، و التوجه إلى تهدئة الوضع بين العرض و الطلب، و تخفيف التوتر الناتج عن نمو السكان بدرجة و مستوى أسرع، مقابل ما يوجه لهم من إمكانيات استجابة سكنية " و تقوم كافة السياسات على افتراض أن الشباب يمثلون شركاء أساسيين، وعناصر فاعلة من أجل التنمية المستدامة والسلم وتكوين المجتمعات، وتطويرها وتحديثها، وذلك بسبب اعتماد كافة الأعمار الأخرى على أفراد هذه الشريحة " (صديق خوجة خالد، 2020، ص69).

أزمة السكن حسب تسيير معطيات الفعل الديموغرافي، تتجسد في ميدان التأسيس بوجود فائض في وقائع مطالب الناس، و تراكم للحاجات التي لا تجد تلبية كمية أو كيفية لها، و لكن لا بد من النزول إلى إدراج متغيرات تحدد معطيات الطلب العام، في جميع المجالات و في قطاع السكن بشكل خاص، و الالتزام بتحكيم شامل لهذه الحاجات، بافتراض وجود نمو ديموغرافي و هو في تزايد مع معدل خصوبة مرتفع يؤثر في تركيب السكان من جانب، و بالتالي فرز معنى خاص في الطلب، إضافة إلى إحداث تأثير مباشر على حالات التعايش و حجم الأسرة، و لكن يضاف إلى ذلك دور سياسي في التكفل، يبدأ من مشروع مجتمع في جعل السكن حاجة، تقع بتكفل جهاز التسيير، بسبب خطوات تجهيز القطاع ماليا و تقنيا، لكي تشكل عمليات التوزيع العمومي و بصيغ مختلفة، خطوة إجرائية تخلق ظروف تنظيم، بخصوصيات محلية، تتجسد بانخراط العائلات في مشروع استفادة طويل الأمد، و بصفة عامة عند ملأ شروط استحقاق، يمكن أن تحدث بوجه شرعي أو حتى دون البحث عن ذلك، و محاولة الأفراد إيجاد ظروف الاستفادة من إجراءات التوزيع الإداري المتتالية.

4. خاتمة

مؤشرات التنمية مقياس رياضي، يدرج تفاوت معطيات التنفيذ، و تجسيد مشاريع مجتمع مفتوح، حين استذكار إجراءات توقع، و تسطير أهداف الاستجابة لتطلعات الناس، و مع ذلك فإنها تبقى دون معنى، إذا لم تأخذ بعين الاعتبار وزن المجتمع الديموغرافي، و الارتقاء إلى تكوين نماذج مقارنة، في انتظار استنطاق خلاصة تبرز في العلاقة بين العرض و الطلب، الذي أصبح شكل رمزي، تعود إليه كل التخصصات، أثناء البحث عن توازن بين حاجات و مصالح، تواجه قدرات الاستجابة، سواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص أو العام، بافتراض أنها صورة تأويل، تفتح المجال لاحقا بشكل كبير، من أجل إلصاق هالة السلبية و رمزية النقص، لكل ما يرتبط بالديموغرافيا و السكان، فالمجتمع يبقى في كثير من الأحيان، عاجز عن تلبية مصالح الناس الآتية ثم في التوقع، بسبب غياب تنسيق يمكن أن يصبح ملموس بشكل مباشر " و استدراك أدوات مواجهة المعطيات السكانية الجديدة، لأن التحدي الديموغرافي يعني طرق الاستجابة، للإشكالات الاجتماعية و بالوفاء للدقة العلمية (Catherine Rollet, 2015, p 06).

التحكم في تقنيات التطور الاقتصادي، و اختيار المناهج و الأساليب، يقع على عاتق جهاز سياسي أو خبير، يعتمد إلى تأكيد أن النموذج الديموغرافي المحلي، مشروع مجتمع تتحكم فيه التاريخ و الجغرافيا، الأهداف و المصالح، الأبعاد النفسية، الاجتماعية و الاقتصادية...، و كل ما يمكن أن يدعم محاولة إلغاء إمكانات التدخل من أي طرف، من أجل الارتباط بسياق عام، و خاصة بالأسرة موقع الولادة، بإعطاء المرأة دور تحكيم إرادي حسب الثقافة.

مفهوم السلبية يمكن أن يأخذ معنى عام، في شكل من الصراع الذي يتجاوز حدود جغرافية المجتمع البشرية و المادية، و تفسير وجود نقاش علمي لم يتوقف، حول طبيعة تأثير الزيادات السكانية، على مشروع التنمية العام، و يظهر ميدانيا باختلاف في الرؤى و التوجهات، بوجود نماذج تطبيق تتعدد بين الصين، أمريكا، أوروبا، البرازيل، الهند، أفريقيا...، و تسقط محليا بشكل تدريجي، كرد فعل عن المؤتمرات العالمية و الندوات، التي تصر على مميزات تعقيد في موضوع الزيادة، و المسألة الديموغرافية بشكل عام، باعتبار أن ارتفاع حجم المجتمع عدديا، يشكل عائق أساسي في تحقيق المجموعة سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية، بالمعنى و الدرجة التي يبحث عنها الوحدات، و التي تظهر باستمتاع مطلق بتجهيزات الحياة العادية " فيعتبر النمو الديموغرافي عنصر من عناصر الأزمة، التي تتعلق بعمل المجتمع، حيث أن الحاجات الاجتماعية تجاوزت بشكل دائم التوقعات، التي ثم بنائها من أجل تحقيقها "(Mostefa Boutefnouchet, 2004, p 69).

مجال الطلب عند الأسرة، خاصة مع وجود حدود معيارية تضع هوامش، يمكن ملاحظتها لمعامل التأثير بين جزئي المنحنى الدنيا و القصوى، و تفضيل موقع وسطي في العادة و معدل مركزي في الاستجابة، و التوصل إلى حصر عملية الولادة، و سلوك الخصوبة العام في الدولة بمؤثرات ثقافية، لكي يبقى الاستثناء يقتزن بمجالات معينة، و الهدف تحليل وعي المجتمعات المكتسب، في بناء مقارنة للمقارنة بين طموحات الناس الآتية، و دور حجم السكان في توقع سقف المطالب، و خاصة بالعمل على مخالفة غريزة النوع الإنساني الفطرية.

يدرك الإنسان سريعا انعكاسات أفعاله، مع وجوب الالتزام بنتائج ذلك داخل الواقع المعيشي العام، في السعي إلى كشف غطاء توقع مصالح، تتوجه إلى فرز نموذج تفضيل في اختيار جانب من الأساليب، التي يمكن أن يحقق المجتمع من خلالها ارتقاء اقتصادي، أو حتى في حالة تناقض، مثل هذا الميل الفطري للولادة، و تعارضها الرياضي مع غرائز البحث عن رفع مؤشرات التنمية، و إعادة الإنتاج بما يمكن أن يمارس ضغط مباشر على موارد الامتلاك داخل الأسرة، أو حتى الدولة، و الميل إلى بناء عوائق في تحقيق حاجاتها المادية و المعنوية، بمستوى طلب الجماهير المعيارية " و العيش في وضع مقلق، يفرض توجيه الجهود نحو الإستجابة للحاجات الكبيرة و المتزايدة، الناتجة عن نمو السوق الكبير "(Lesbet Djaffar, 1998, p 62).

عوامل التاريخ، الثقافة و الاقتصاد، كان لها دور فعال من حيث المساهمة في بناء نموذج الولادة في الجزائر، و كل حالات السمو في الفعل الديموغرافي، بوضعية الانتقالية الديموغرافية، باعتبارها نظرية ارتقاء في مشروع مجتمع كلي، تنتهي بتقليل أهمية الزيادة السكانية، التي كانت عنصر مميز خلال الحلقات الأولى، و التأكد من تأثير درجة الاستهلاك في تطور المجتمع، و تفتح أعضائه في جو من الانسجام، و خاصة بالاعتماد على رابط زمني عبر مراحل، تتميز بامتداد و تاريخ يسير إلى تنابع حالة التوازن، في مؤشرات التحليل الديموغرافي، بين معدلي الولادة و الوفاة، و بالتالي في معدل النمو العام داخل المجتمع، فكل حالات الاختلاف الموجودة، تبين التزام في توحيد الرؤى و التوجهات، من أجل الوصول إلى حالات تفوق نظرية الانتقالية، في تفسير تحول المجتمعات، مهما كانت طبيعتها و واقعها الفيزيقي و الثقافي، من حالة تهتم أكثر بمميزات الطبيعة و الفطرة، حيث تهيمن أكبر غرائز الوجود، و التي تقتضي تجاذب نوعي بين الذكر و الأنثى، إلى حالة الاعتماد على تحكيم و فصل للعلاقة بين الجنسين، في أنواع حسب السياق و الوظيفة، و اكتساب تدريجي لمكونات الثقافة التي تبرز في حالات النقاش، و البحث عن حد أدنى عند الحديث عن موضوع الخصوبة " فالولادة تكون دافع عكسي للإنجاب الفطري، و غريزة إعادة الإنتاج لا تزول و لكنها تنخفض إلى واحد أو اثنين "(Annie vidal, 1994, p 69)، وتحليل مشكلة السكان و اعتبار المتغير، فاعل سلمي يقع على عاتق أجهزة التسيير المختلفة، فكر تشاؤمي قديم ظهر مع أفكار مالتوس، و لكنه وقع ميدانيا داخل جزء كبير من الدول، بفعل عجزها المتتالي على بناء سياسات

اقتصادية متوازنة، تحقق حاجات وحدات الأسرة بشكل كافي و ملائم " فأصبحت موازنة الدولة تتميز برصيدا السالب، و ذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات الخاصة "(بيصار عبد المطلب، فرحات عباس، 2019، ص 447).

مؤشر الطلب بالنسبة لقطاع السكن، عنصر ابتدائي في تكوين معادلة اقتصاد كامل، تفسر أنه بوجود مركز لقياس حاجات الناس، و استقبال ملفات الراغبين في الانخراط في عمليات التوزيع العمومي أو الخاص، حسب نوع الترقية العقارية، مع مظاهر مرافقة بوضع مكاتب على مستوى الإدارات البلدية، تعبر عن مستلزمات عيش المجموعات، و رغبات الناس المختلفة، المتمثلة في توافق إرادي للأسر، في الاستفادة من صيغ الاعتماد العمومي في القطاع، و رغم الإصرار على وجود عناصر مختلفة، تجمعت لإحداث ضرر فيزيقي، تعاني منه كثير من العائلات في بعد المأوى الكمي أو الكيفي، فإن الديموغرافيا محور لا يمكن تجاوزه ببساطة، بسبب الزيادات السكانية السريعة، التي تخلق تكاليف إضافية، تنتج عن ظروف التصنيف حسب الجيل، بفضل تركيب سكاني بأغلبية من الشباب و الأطفال، و مساهمة ذلك في خلق أعباء إلزامية، في تحقيق حاجات ترتبط بهذا الجزء من العمر، إضافة إلى حالات الزواج التي تأخذ موقف فيه مبالغة، و بالتالي تكاليف تقع على عاتق الأسرة و المجتمع و تعبر عن مشكل متعدد الأبعاد داخل المجتمع، يتوافق مع غياب عقلنة خلال مرحلة التوقع، في التوفيق و استدراك أهداف مجموعات الائتلاف موضع البحث، في شكل مفارقة ميدانية تحتاج إلمام كلي بطرفي تأسيس عناصر التحكيم، بقياس مساهمة الزيادة السكانية، في رفع طلبات الأفراد، خاصة بواقع حساسية قطاع استراتيجي مثل السكن، و لكنها تترافق أيضا بإدراج تفسير قدرات الكيان، على الوصول إلى موازنة علمية، و رسم خطط و مناهج حسب مضمون عام، عن طريق الإشارة أن العجز يمكن أن يكون كذلك اقتصادي، بمعدل قدرات جهاز العرض على الاستجابة.

المراجع

- بوريش رياض(2013)، السياسات العامة من منظور حكومي . الحوار المتوسطي، المجلد 04، العدد 01.
- بوعروج لمياء . غالم بلال(2021)، دور السياسات العمومية التنظيمية في تحسين مناخ الإستثمار بالجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02.
- بوزيان محمد(2018)، أزمة السكن و علاقتها بتغير نموذج الأسرة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه.
- بيسار عبد المطلب، فرحات عباس(2019)، إشكالية العجز الموازي في الجزائر والحلول المقترحة: دراسة مقارنة للسنوات 2014-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12.
- حداشي حكيم(2019)، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3.
- سليم مجلح، وليد بشيشيا(2017)، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير إجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر للفترة 1985-2016، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 12، العدد 01.
- رم بن زايد(2019)، السكان و التنمية " مفاهيم وأسس نظرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، عدد 3.
- صديق خوجة خالد(2020)، تطور فئة الشباب في الجزائر (1966 – 2018)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 01.
- Catherine Rollet (2015), *Introduction a la Demographie*, edition Armond colin, Paris.
- Andrée Michel(1959), *Famille industrialisation logement*, centre national de la recherche scientifique, Paris.
- Abderrahim Hafiane(1989)• *Les défis à l'urbanisme « exemple de l'habitat illégale à Constantine*, Office des publications Universitaire, Alger.
- Croissance démographique et urbanisation(5-17 mai 1990), *politique de peuplement et Aménagement de territoires*, Séminaire international a Rabat, numéro 5, presse universitaire de France.
- André Bazzana, Etienne Hubert(2000), *maison et espace Domestique dan le monde méditerranéen*, Castrum 6, deffusion de bocard.
- Harrat Fatiha(2012), *L'incertitude de la transition, des familles algériennes dans les régions : Alger et Bejaia*, Revue Cahiers de sociologie, Volume 1, Numéro 1.
- Djilali Benamrane(1980), *Crise de l'habitat. Perspective de développement socialiste en Algérie*, Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger.
- Farouk Benatia(1978), *L'Appropriation de l'espace à Alger Après 1962*, Société Nationale d'édition et de diffusion, Alger.
- Direction de Pierre Robert Baduel(1988)• *Habitat Etat et Société au Maghreb Centre de recherches et d'études sur les société Méditerranéennes*• Edition du centre National de la recherche scientifique• Paris.
- George Simmel(1995), *ville et modernité*، édition l'harmattan• France.
- Jean Pierre Bwalwel(1998), *Famille et Habitat. Implication éthiques de l'éclatement urbain, Cas de la ville de Kinshasa*, édition scientifique européennes, Berne.

- Mostefa Boutefnouchet(2004)• *La Société Algérienne en transition*• Office des publications universitaires• Algérie.
- Lesbet Djaffar(1998)• *Les Cout d'un logement gratuit*• *Le paysan face au nouveau cadre bâti*• Office des publications universitaires• Algérie.
- Annie vidal(1994), *la pensée démographique*, presse universitaire de grenoble.
- *Enquête par grappe à indicateurs Multiples(MICS) Algérie 2019(2020)*• Ministère de la Santé de la population et de la réforme hospitalière•Algérie.
- Population Et Habitat Au Recensement de 1966• *Habitat- Données Supplémentaires Au Recensement de 1966*•Série A – Volume 7.
- Recensement Général de la population et de l'habitat-12 /02/1977-(*Résultats du Sondage au 1/10 éme*)• Tableau et premières analyses globales• Série B – Volume 1.
- Recensement Général de la population et de l'habitat-1987-(*Résultats du Sondage au 1/30 éme*)•Données Synthétiques•Série B – Volume 1.
- Recensement Général de la population et de l'habitat-1998-(*Résultats du Sondage au 1/10 éme*)• Principaux Résultats.
- Office National Des Statistiques• *L'Algérie en quelques chiffres*• résultats 2009/2011• N° 42• Edition 2012
- Office National Des Statistiques• *Annuaire Statistique de L'Algérie*• résultats 2010/2012• N° 30• Edition 2014
- Office National Des Statistiques• *Annuaire Statistique de L'Algérie*• N° 25•
- Office National Des Statistiques• *Annuaire Statistique de L'Algérie*• N° 29•
- [\(www.ons.dz/\(2020/1962حصانيةحوصلة\)\)](http://www.ons.dz/(2020/1962%20حصانية%20حوصلة))
- [\(www.mhuv.gov.dz\(2020حصيلة\)\)](http://www.mhuv.gov.dz(2020حصيلة))